الفهرس

تقديم الكاتب للطبعة الأولى 7

تقديم العميد ناجي البكوش 9

المقدمة 15

1 – المؤسسات البربرية 18

2 – المؤسسات القرطاجنية 20

3 – المؤسسات الرومانية 25

4 – المؤسسات الوندالية والبيزنطية 28

5 – المؤسسات من الفتح الإسلامي إلى سنة 1705 وقيام الدولة الحسينية 30

6 – قيام الدولة الحسينية بتونس 39

باب تمهيدي :
المؤسسات السياسية بتونس الحديثة
(بداية من القرن التاسع عشر)

المبحث الأول– من انطلاق تجربة التحديث إلى انتصاب الحماية الفرنسية بتونس 44

الفقرة الأولى– إلغاء العبودية والانخراط التدريجي في منظومة حقوق الإنسان 47

الفقرة الثانية : إعلان عهد الأمان 56

الفقرة الثالثة : إصدار دستور 1861 67

المبحث الثاني- من انتصاب الحماية الفرنسية بتونس إلى وضع دستور 1959 89
الفقرة الأولى- المؤسسات السياسية التونسية في ظل الحماية الفرنسية . 89
أولا- انتصاب الحماية بموجب معاهدة باردو 1881 89
ثانيا- تطور الأوضاع وفقدان السيادة الداخلية بموجب معاهدة المرسى لسنة 1883 96
ثالثا- ازدواجية المؤسسات السياسية خلال فترة الحماية 100
الفقرة الثانية – التنظيم المؤقت للسلط العمومية لسنة 1955 110
الفقرة الثالثة – وضع دستور غرة جوان 1959 114
1: ملابسات وضع الدستور 115
2: أهم الخيارات الأصلية للدستور 120
3 :تعديلات الدستور 125

الباب الأول :
التنظيم المؤقت للسلط العمومية
قبل وضع دستور 27 جانفي 2014

المبحث الأول : تنظيم السلط بموجب المرسوم عدد 14 لسنة 2011 مؤرّخ في 23 مارس 2011 138
الفصل الأول : ملابسات سن المرسوم عدد14 لسنة2011 138
الفصل الثاني : الطبيعة القانونية للمرسوم عدد 14 لسنة 2011 144
الفصل الثالث : توزيع السلط بموجب المرسوم عدد 14 لسنة 2011. 150

الفقرة الأولى :السلطة التشريعية 151
الفقرة الثانية :السلطة التنفيذيّة..... 157
1: رئيس الجمهوريّة المؤقت..... 157
2: الحكومة المؤقتة 159
المبحث الثاني : تنظيم السلط بالقانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرّخ في 16 ديسمبر 2011 161
الفصل الأول: الوظيفة التأسيسية للمجلس الوطني التأسيسي صلب التنظيم المؤقت للسلط العمومية 164
الفقرة الأولى: وضع الدستور: الوظيفة الأصليّة للمجلس التأسيسي... 164
الفقرة الثانية: إقـــــرار الدســـتـــــور 171
الفصل الثاني: الوظيفة التشريعيّة صلب التنظيم المؤقت للسلط العمومية 176
الفقرة الأولى: اتّساع الوظيفة التشريعيّة للمجلس الوطني التأسيسي ... 176
الفقرة الثانية: اقتسام الوظيفة التشريعيّة بين المجلس التأسيسي وأطراف أخرى..... 184
الفصل الثالث: السلطة التنفيذيّة صلب التنظيم المؤقت للسلط العمومية 191
الفقرة الأولى: التنظيم الهيكلي للسلطة التنفيذيّة 191
الفقرة الثانية: تـشـتّـت الوظيـفـــة التنفيذيّــة 197

الباب الثاني :
المؤسسات والنظام السياسي التونسي على ضوء دستور 27 جانفي 2014

المبحث الأول :السلطة التشريعية في دستور 2014 209

الفصل الأول : لمحة تاريخية عن السلطة التشريعية في تونس..... 211

الفصل الثاني : انتخاب مجلس نوّاب الشعب في دستور 27 جانفي 2014 225

الفقرة الأولى : شروط الناخب أو حق المشاركة في الانتخابات كناخب228

الفقرة الثانية : الترشح للانتخابات التشريعيّة..... 239

1 – شروط الترشح 239

2 – تقديم الترشحات وإجراءات البت والطعن فيها 247

الفقرة الثالثة : نظام الاقتراع المتعلق بمجلس نوّاب الشعب..... 253

الفصل الثالث: تنظيم مجلس نواب الشعب 258

الفصل الرابع: الوظيفة التشريعية لمجلس نواب الشعب 265

الفقرة الأولى: تطوّر مجال القانون في ظلّ دستور 1 جوان 1959..... 265

الفقرة الثانية: امتداد الوظيفة التشريعية لمجلس نواب الشعب في دستور 27 جانفي 2014 272

1 : غموض مجال القانون في دستور 27 جانفي 2014 272

2 : تنوع أصناف القوانين في دستور 27 جانفي 2014 279

أ– القوانين العاديّة 283

ب– القوانين الأساسيّة..... 290

ج– إشكالية القوانين الاستفتائيّة..... 301

الفصل الخامس: الرقابة الدستورية على الوظيفة التشريعية في دستور
27 جانفي 2014 305
الفرع الأول : الرقابة من قبل الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع
القوانين 309
الفرع الثاني : الرقابة من قبل المحكمة الدستوريّة 320
الفقرة 1: مراقبة دستوريّة مشاريع القوانين: الرقابة القبلية 324
العنصر الأول- مجال الرقابة على مشاريع القوانين وامتدادها .....
العنصر الثاني- إجراءات الرقابة والآثار المترتبة عنها .....
1 -صلاحيّة العرض 344
2 -آثار العرض 346
الفقرة 2 :الدفع بعدم الدستورية أو مراقبة دستورية القوانين 346
العنصر الأول: مجال الدفع بعدم دستوريّة القوانين .....
1 - التوسع في مجال الرقابة عن طريق الدفع 352
2 - ضرورة عقلنة اليات الرقابة 354
العنصر الثاني: النظام القانوني للدفع بعدم دستوريّة القوانين .....
1 -إجراءات خصوصية للدفع بعدم دستورية القانون 358
2 -غموض الآثار المترتبة عن الدفع بعدم دستورية القانون 365
المبحث الثاني: السلطة التنفيذيّة في دستور 27 جانفي 2014 371
الفصل الأول: رئيس الجمهوريّة في دستور 27 جانفي 2014 375
الفقرة الأوّلى: انتخاب رئيس الجمهوريّة 375
1 ـ شروط الترشح لرئاسة الجمهوريّة 375
ب:حالات شغور منصب رئيس الجمهورية 388
الفقرة الثانية: صلاحيّات رئيس الجمهوريّة 390

1ـ الصلاحيّات في الظروف العاديّة 390
أ- الصلاحيّات التنفيذيّة لرئيس الجمهوريّة..... 390
ب-الصلاحيّات في المجال التشريعي 393
2ـ الصلاحيّات في الحالة الاستثنائيّة 405
الفقرة الثالثة: مسؤوليّة رئيس الجمهوريّة 417
1 :نظام مسؤولية رئيس الجمهورية في ظل دستور 1959 417
2 – غموض مسؤوليّة رئيس الجمهوريّة في ظلّ دستور 2014 422
أ-الحصانة القضائيّة 424
ب-المسؤوليّة الخصوصيّة أو المزدوجة: (سياسيّة – قانونيّة) 425
الفصل الثاني :الحكومة في دستور27 جانفي 2014 429
الفقرة الأوّلى : تعقّد هيكلة الحكومة 433
أ : الحالة العاديّة (الفصل 89 من الدستور)..... 437
ب : تشكيل الحكومة في الحالات الاستثنائيّة 445
الفقرة الثانية – صلاحيّات واسعة للحكومة..... 449
1 – صلاحيّات واسعة لرئيس الحكومة 453
أ- صلاحيات مقتسمة لرئيس الحكومة 453
ب- صلاحيات مشتركة مع رئيس الجمهورية 454
ج – الصلاحيات الذاتية 464
2 – الصلاحيّات المسندة للحكومة كهيئة جماعيّة 472
3 -الصلاحيّات الفرديّة للوزراء 474
الفقرة الثالثة :مسؤولية الحكومة..... 478
1ـ الأسئلة الكتابيّة والشفاهيّة وجلسات الحوار مع الحكومة..... 482
2ـ لجان التحقيق البرلمانيّة 483

3ـ لوم الحكومة 485
4ـ التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لنشاطها 487
المراجع .....
الفهرس .....